

الشروط الموضوعية لصحة الاجراء القضائي

الشروط الموضوعية لصحة الاجراء القضائي

تتمثل الشروط الموضوعية في ثلاثة عناصر أساسية: الإرادة، المحل، السبب. هذه الشروط تضمن أن يكون الإجراء القضائي قانونياً ونافذاً، ولا يتعلّق فقط بالشكل أو الإجراءات الشكلية.

الإرادة (Will / Consent) [1]

المعنى:

الإرادة هي القبول الطوعي والصريح للإجراء القضائي من الطرف أو الأطراف المعنية. الإجراء الصحيح يجب أن يكون صادراً عن نية حقيقة، حرمة وخلالية من أي ضغط أو غش.

أهمية الإرادة:

- تحمي الأطراف من الإجراءات المفروضة عليهم بالإكراه.
- تضمن أن تكون القرارات القضائية مستندة إلى موافقة حقيقة.

أمثلة:

- ✓ صحة الإرادة: توقيع طرف على تنازل عن حقه بعد فهم كامل للعواقب وبدون ضغط.
- ✗ بطلان الإرادة: توقيع تنازل تحت التهديد أو الإكراه، أو رفع دعوى بسبب الغلط الجوهرى في الحق.

المحل (Object / Subject Matter) [2]

المعنى:

المحل هو موضوع الاجراء القضائي، أي الحق أو الالتزام أو الطلب الذي يتعلّق به الاجراء.

شروط صحة المحل:

- مشروع: ألا يكون المحل مخالفًا للنظام العام أو الأدب.
- ممكن: يجب أن يكون المحل قابلاً للتحقيق؛ فلا يجوز مطالبة القضاء بشيء مستحيل.
- محدد أو قابل للتحديد: لكي يتمكن القضاء من الفصل فيه بوضوح.

أمثلة:

-
- ✓ محل صحيح: رفع دعوى لاسترداد مبلغ مالى محدد.
 - ✗ محل باطل: المطالبة ببيع شيء غير موجود أو القيام بفعل مستحيل.

السبب (Cause / Reason) 3

المعنى:

السبب هو الغرض القانوني الذي يقوم الإجراء القضائي من أجله.
السبب يجب أن يكون مشروعًا ومحبلاً قانونيًّا، فلا يجوز أن يكون للإضرار الآخرين أو أغراض غير قانونية.

أمثلة:

- ✓ سبب مشروع: إقامة دعوى لتحصيل مستحقات مالية.
- ✗ سبب غير مشروع: رفع دعوى بهدف الانتقام أو المضايقة.